Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.22090426

قياس و تحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)

يونس على أحمد

قسم الاقتصاد // كلية الإدارة والاقتصاد // جامعة السليمانية

شفان جمال حمة سعيد

قسم الاقتصاد // كلية الادارة و الاقتصاد// جامعة السليمانية

دلنيا محمد رحمان

قسم الاقتصاد // كلية الإدارة والاقتصاد// جامعة السليمانية

المستخلص:

يعد النمو الاقتصادي من اهم المعايير لازدهار و رفاهية المجتمع ،اذ تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما و محركا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي ، لأنها تؤدي دورا مهما في مجال التنافس في الاسواق العالمية . يهدف البحث الى تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق و معرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي، من أجل تحقيق هذا الهدف ، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الكمي لتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها انه تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي من خلال ما توفره الصادرات من العملة الاجنبية لسد احتياجات المجتمع العراقي من الاستيرادات، فضلا تظهر من خلال التحليل وجود علاقة السببية باتجاهين بين الصادرات و النمو الاقتصادي(GDP) وكذلك أن الصادرات له اثر ايجابي وواضح على الناتج المحلي الاجمالي، بما ان زيادة الصادرات بمقدار (1%) يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.01%) ، بينما أن الاستيرادات انعكست سلبية على الناتج المحلي الاجمالي، بما ان زيادة الاستيراد بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.19%). في ضوء الاستنتاجات اذ ينبغي على الحكومة العراقية أن تعمل على تنويع الصادرات و تقليل الاعتماد على الاستيرادات غير الضرورية وذلك خلال تشجيع المشاريع الانتاجية والاستثمارية المحلية .

Article Info

Received: September , 2022
Accepted : November ,2022
Published :December , 2022

Keywords

التجارة الخارجية،الصادرات، الاستيرادات، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد العراقي .

Corresponding Author

uns.ahmad@univsul.edu.iq
shvan.hamasaed@univsul.edu.iq

dlnya.rahman@univsul.edu.iq

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من اهم مؤشرات ازدهار ورفاهية المجتمع ،اذ تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما وفعالا في مختلف المجالات في معظم بلدان العالم سواء كانت متقدمة او نامية ، بوصفها محركا للنمو الاقتصادي. وتشكل التجارة الخارجية جزءا مهما من اقتصاد أغلب دول العالم، كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الاجمالي. حيث تعكس التجارة الخارجية طاقة الاقتصاد الوطني الانتاجية المتمثلة بالصادرات وترجمة لمدى عجز القاعدة الانتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية المتمثلة في الاستيرادات.

مر الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة في عشرينات القرن الماضي بمراحل و ظروف اقتصادية مالية سياسية تجارية مختلفة ومتنوعة. ومنذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحالي اعتمد التجارة الخارجية في البلد على تصدير النفط وانفاق ايرادات النفط على استيراد على السلع الاستهلاكية ، لذا تسعى هذا البحث في تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق وقياس أثرها على التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

ان الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية كمصدر للايرادات و تمويل الاستيرادات في الاقتصاد العراقي أدت الى انتقال أثر كل ما يحدث من الاوضاع و الظروف غير المرغوبة على الصعيد العالمي و من النواحي السياسية و الاقتصادية و الصحية الى الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي ما يعمق من الاعتماد على الاستيرادات و استمرارها كذلك التبعية الاقتصادية لدول الجوار و الخارج و تدهور الانتاج المحلي، كذلك أن الاقتصاد العراقي ببنيته الحالية تعاني من الكثير من المشاكل الهيكلية الذي يعيقها من الاهداف المرجوة من التجارة الخارجية.

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من :

1. أهمية التجارة الخارجية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي و امكانية بناء و أساس متين للاقتصاد العراقي كونها مصدرا لجلب العملات الاجنبية .
2. دراسة أثر مجموعة من المتغيرات الصورية على التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي مثل (الحصار الاقتصادي،الحرب على العراق،الازمة المالية الداخلية، انتشارفيروس كورونا) ضمن مواضيع حيوية وانية.

هدف البحث:

تسعى البحث الى تحقيق ما يلي :

1. تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق و معرفة مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي.
2. قياس أثر الصادرات و الاستيرادات على النمو الاقتصادي في العراق .
3. قياس وتحليل اثر (الحصار الاقتصادي،الحرب على العراق،الازمة المالية الداخلية،انتشارفيروس كورونا) على التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

اسئلة البحث:

تبحث البحث للاجابة على هذه التساؤلات:

1. الى اي مدى ساهمت التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وفقا لقدرتها المحلية و ظروف الاسواق الخارجية؟
2. الى اي مدى ساهمت التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تاثير الحصار الاقتصادي والحرب على العراق و الازمة المالية الداخلية وانتشار فيروس كورونا ؟

فرضية البحث:

يعتمد البحث الفرضيات الاتية :

1. ان الصادرات تؤثر بشكل ايجابي في تحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرغوب.
2. ان الاستيرادات تؤثر بشكل سلبي في تحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرغوب.
3. لم يتمكن التجارة الخارجية تحقيق النمو الاقتصاد في مستوى المطلوب في ظل (الحصار الاقتصادي،الحرب على العراق،الازمة المالية الداخلية،انتشارفيروس كورونا).

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الكمي لتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و باستخدام متغيرات خاصة بالبحث، بالاستناد الى البيانات المتوفرة في التقارير و النشرات الرسمية من قبل البنك الدولي ووزارة التخطيط و الجهاز المركزي للاحصاء العراقي، و البنك المركزي العراقي.

هيكلية البحث:

وصولاً الى تحقيق أهداف البحث وعناصرة الاجابة على فرضياته فقد تم تقسيم البحث الى المبحثين . المبحث الاول خصص لاطار

النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، في حين المبحث الثاني يركز على قياس وتحليل واقع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(1990-2020).

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي ، هنا يتم عرض بعض من هذه الدراسات :

1. تحليل الصادرات والواردات وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق:

(Abdullah and Ali،2019) تهدف الدراسة الى البحث في العلاقة السببية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في العراق، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة(1980-2017)، واعتمد على المنهج الكمي و الاساليب القياسية، توصلت الدراسة الى أن الصادرات و الواردات محركان رئيسيان للنمو الاقتصادي في العراق ، تؤكد الدراسة على ضرورة عمل الحكومة على تنفيذ سياسة ملائمة ضد الفساد في العراق و يجب أن تدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأمين ضروريات مواطني العراق.

2. تحليل العلاقة بين التجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013):

(رشيد،2016)تهدف الدراسة الى تقييم و تحليل هيكل و تطور التجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980-2013)، و تعتمد الدراسة على المنهج الكمي و الاساليب القياسية، توصلت الدراسة الى أن الصادرات تمثل الجزء الاكبر من تجارة العراق الخارجية ،و تتجلى مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ، و من أهم ما اقترحها الدراسة هي التنسيق و التخطيط بين القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اذ أن قطاع النفط كان له الجزء الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

3.العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013):

(شاكر، 2016): تهدف الدراسة معرفة اتجاه العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،وقد اعتمدت على التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي(VAR) لايجاد علاقة بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية في العراق للمدة (1980-2013)، توصلت الدراسة الى ان العراق من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وهذا يعني ان زيادة انتاج و الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهذا تعني النمو الاقتصادي، فضلاً عن ضرورة تبني السياسات الاقتصادية في المدى المتوسط والبعيد على اساس ان النفط هو المصدر الوحيد في توفير الموارد المالية، وينبغي البحث عن مصادر اخرى للايرادات كالضرائب والرسوم وزيادة الصادرات من السلعة المصنعة والخدمات.

4. تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة (1950-2008):

(الكليدار و ناصر،2014) تهدف الدراسة بيان الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي خلال المدة المذكورة و بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ،فقد اظهرت الدراسة أن للتجارة الخارجية تأثيرا إيجابيا على الدخل القومي في النصف الاخير من القرن الماضي ما عدا فترة الحرب العراقية – الايرانية كان التاثير سلبيا. وقد أكدت الدراسة على ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعية والصناعية والخدمية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط لتوفير الجزء الاكبرمن الاحتياجات الاستهلاكية وتقليل الاستيرادات.

ما يميز البحث الحالي من الدراسات السابقة هي من حيث:

1. البعد الزماني: المدة الزمنية التي تتناولها البحث الحالي هي (1990-2020) ، حيث في هذه الفترة شهدت الاقتصاد العراقي ظروف اقتصادية وسياسية وصحية مختلفة ماجعلت البلد تمر بمراحل مختلفة . حيث أن الفترة (1990-2002) تشمل فترة الحصار الاقتصادي و تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء ، و الفترة (2003-2020) تمتاز بالانفتاح الاقتصادي مع ما مرت بها العراق من مواجهة الارهاب والازمة المالية الداخلية سنة(2014) وكذلك انتشار فيروس كورونا سنة(2019). تحاول البحث الحالي تحليل التجارة الخارجية حسب تقسيم الفترات التي تمتاز باختلاف ظروفها الاقتصادية و المالية والسياسية والصحية.

2. من حيث المتغيرات: المتغيرات التي تتناولها البحث الحالي هي (الصادرات و الاستيرادات و الناتج المحلي الاجمالي و سعر الصرف) اضافة الى المتغيرات الصورية مهمة (كالحصار الاقتصادي، الحرب على العراق، الازمة المالية الداخلية، انتشار فيروس كورونا) لقياس اثر كل متغير من هذه المتغيرات على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

3. منهجية البحث : يستخدم البحث الحالي النماذج القياسية الحديثة ومتنوعة لقياس اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي وكذلك لقياس اثر المتغيرات الصورية في التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

المبحث الاول

الاطار النظري

التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية احدى الانشطة الاقتصادية المهمة في البلدان المتقدمة و النامية من خلال دورها الايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتوفير السلع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية (الكليدار و ناصر،25:2014). كما و تمثل التجارة الخارجية اهمية كبيرة لمختلف الدول، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصادات والمجتمعات المختلفة، ومساعدتها في التطور والنمو من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا،وتصريف الانتاج الفائض عن الحاجة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الاسواق العالمية (شاكر،2016 :3).

اولا: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها:

تناول العديد من الاقتصاديين موضوع التجارة الخارجية كل حسب وجهة نظره، فمنهم من عرف التجارة الخارجية على أنها مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول، وعرفها اقتصاديون اخرون بانها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة بحركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة (علي، 2018:175).وهناك اقتصاديون لم يقتصروا على تعريف التجارة الخارجية بمفهومها المجرد وإنما عدوا الاقتصاد الدولي والتجارة وجهان لعملة واحدة ليصبح التعريف أكثر تفصيلا ليشمل ايضا تفسير وتحليل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية بالاضافة إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال وحركة الصرف الاجنبي وتفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها ليكون التعريف بأنها مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية السلعية والخدمية التي تربط المصالح سواء كانت فردية أو ثنائية أو المتعددة الاشخاص سواء كانوا طبيعيين أو قانونيين في مختلف القطاعات الخاصة والتعاونية والخيرية والعامة والمختلطة (معروف،19:2013) .

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الاساسية للدولة والجوانب والمظاهر والاشكال الاساسية لعلاقاتها مع الدول الاخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات الاتية:

1. تعتبر منفذا لتصريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية: حيث يكون الانتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية إستيعابه، وذلك للإستفادة من حصيلة الفائض في تعزيز الميزانية بالصرف الاجنبي (خليفة،31:2017) .

2. التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي: تعد التجارة الخارجية المحرك الاساس للنمو الاقتصادي في دول العالم كافة، اذ توسعت بشكل كبير بين الدول بسبب زيادة الانتاج وسهولة نقل السلع، وكذلك بسبب نشوء التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية، وأصبح لا يمكن عزل الدول بعضها عن بعض، بسبب اعتماد كل منها على الاخر في تصدير الفائض من السلع والخدمات، واستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تسهم في نموها الاقتصادي (شاكر،2016: 3).

3. زيادة الرفاهية الاقتصادي: نتيجة حصول السكان على اشباع اكبر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة ،كذلك الحصول على هذه السلع بسعر اقل مما هو يمكن ان تكون عليه اذا ما انتجت محليا اذا كان بالإمكان انتاجها (الصوص،2008: 11).

ثانيا:العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:

نظرا لأن التجارة الخارجية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على اقتصاد بلد ما ، فمن المهم تحديد ومراقبة العوامل التي تؤثر عليه، هنالك عوامل عدة تؤثر على التجارة الخارجية الا ان اهمها:

1. النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة تاريخيا، أي منذ الثورة الصناعية، هو زيادة الانتاج الحقيقي للفرد، ويتناسب بنسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل فرد من السكان، خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة(نعيمة،2016: 128). ان تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف ترنوا اليه جميع الحكومات في الدول المتقدمة و النامية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (احمد و حمه،2019:209). يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية

والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد (محمودي و بركان،261:2016).

إن اثر النمو على التجارة الخارجية يتحدد في الحالات الاتية: (شاكر،2016 :4)

أ: النمو الذي يؤدي الى زيادة التجارة : من خلال زيادة عرض الدولة من الصادرات وزيادة طلبها على الواردات بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في الناتج الوطني, مما يؤدي الى ارتفاع نسبي في حجم التجارة الخارجية.

ب: النمو المحايد بالنسبة للتجارة : ويؤدي هذا النوع من النمو الى زيادة صادرات وواردات الدولة بنفس نسبة الزيادة في الناتج الوطني.

ج: النمو الذي يؤدي الى تقليل التجارة : يؤدي الى زيادة صادرات وواردات الدولة بنسبة تقل عن الزيادة في الناتج الوطني.

بما أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي بصورة تلقائية غير مخططة،فتزايد المعرفة الإنسانية وزيادة السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالى تزداد أسعارها وتزداد ربحيتها مما يحفز رجال الأعمال على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي، ويعتبر النمو الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية (الجيد،2019: 20). كما و ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الدولة المستوردة، يساهم في زيادة الصادرات إلى تلك الاسواق باعتبار أن السوق المستهدف يمكنه استيعاب المزيد من السلع لتلبية احتياجات الطلب في السوق المحلي(اسماعيل و محمود،2018: 18).

2.سعر الصرف:

سعر الصرف كأداة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول له أهمية كبيرة و ذلك لدورها الحيوي في تسهيل عمليات التبادل التجاري للدول(محمد،2020: 3). و سعر الصرف هو سعر عملة مقابل عملة أخرى، تتقلب أسعار الصرف حسب الطلب على عملة معينة. إذا كان هناك طلب كبير على عملة دولة ما ، فإن سعرها سيميل إلى الارتفاع. نظرًا لتقلب أسعار العملات ، فقد يكون من الأرخص غالبًا شراء سلع في بلد ما وبيعها في بلد آخر (Dubrasvka and Sira،2015: 1212).

يسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتي (محمد،2020: 3).

توصل العديد من الاقتصاديين إلى ان اي تغيير في سعر الصرف يصاحبه تغييرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وفي التجارة الخارجية والاسعار والاستخدام الكامل ، فمثال انخفاض سعر صرف عملة دولة ما سيجعل أسعار المنتجات الوطنية ارخص نسبيا من المنتجات الاجنبية المنافسة لها وهذا الاثر سيزيد من قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الاسواق العالمية فتزداد الصادرات ويصاحبها أيضا انخفاض في حجم الواردات لانها أصبحت اغلى نسبيا من البدائل الوطنية في نظر المقيمين في الداخل ، فانخفاض حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري (الشمري و محمد،2019: 24).

3. الانفتاح التجاري:

هي قياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد، والمعدل العالمي للنسبة هو 4.56 في المائة، وكلما زادت النسبة على المعدل فهذا يعني أن البلد منفتح تجاريا ويعتمد بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2019، www.unescwa.org). يعد الانفتاح التجاري دليل على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، أي انه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لاي بلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير على والاستيراد لهذا البلد، واهداف الرئيسة من الانفتاح التجاري هي زيادة التبادل التجاري الدولي وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المختلفة، عن طريق الاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية (اسماعيل،2018: 249).

هنالك عوامل اخرى عديدة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) منها (معدلات التضخم ، تقدم التكنولوجيا ، الازمات المالية والاقتصادية ، الحروب والاستقرار السياسي ، الحصار الاقتصادي ، الاوبئة وانتشار فيروس الخ ...)، الا ان البحث الحالي ركزت على العوامل التي استخدمت في الجانب العملي فقط .

ثالثا: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي:

1.أثر التجارة الخارجية:

منذ عهد آدم سميث إلى اليوم لا يزال لدى الاقتصاديين اعتقاد راسخ بأن ايجابيات التجارة الخارجية على أي اقتصاد تفوق سلبياتها، على مر التاريخ عند ازالة الدول للقيود التجارية وانفتاحها على الاقتصاد العالمي فإن النتيجة النموذجية زيادة لاحقة في النمو الاقتصادي، حدث هذا في اليابان سنة 1850 وفي كوريا الجنوبية سنة 1960 و في فيتنام سنة 1990 ،غير أن وجود ارتباط بين ازالة القيود وزيادة النمو لا يثبت العلاقة السببية، حيث غالبا ما ترفق عملية تحرير التجارة بإصلاحات أخرى تهدف إلى تعزيز النمو، وأنه

من الصعب أن نفصل آثار التجارة (على النمو) عن آثار الإصلاحات الأخرى (ميساوي،42:2018).

أن التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بسبب واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام لزيادة الإنتاج ، وكذلك بسبب ظهور الصادرات من فائض البضائع (Farag & et al.،2021 :189). أن للتجارة الخارجية اهمية خاصة لتحقيق النمو الاقتصادي،اذ يؤدي قطاع الصادرات اثر مهما في النمو الاقتصادي،باعتباره المحدد لوفرة او ندرة النقد الاجنبي الذي يلعب دورا فعالا في النمو الاقتصادي (شاكر،3:2016).

كذلك ما تؤديه الصادرات من دور في توزيع الموارد الانتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الافضل.كما ولاتقل اهمية الاستيرادات عن الدور الذي تؤدية الصادرات فهي تؤدي دورا مهما في الاقتصاد عن طريق تحقيق التوازن بين العرض و الطلب على الاستهلاكية والانتاجية و الوسيطة(رشيد،2016: 338).

2.سعر الصرف:

يعتبر النمو الاقتصادي وسعر الصرف الاجنبي من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ويصعب فصلهما عن بعضهما البعض من حيث التأثير أو التأثر، سلبا كان او إيجابا، وتشير معظم الادبيات إلى تلك العلاقة وأن جميع المتغيرات معنوية من حيث التأثير بينهما، كما أشار بعض الاقتصاديين إلى ثنائية العلاقة بين المتغيرين، أي أن العلاقة ذات اتجاهين(محمد،2021: 35).

3. الانفتاح التجاري:الانفتاح التجاري من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ، الا انه يختلف درجة ومستوى واتجاه تاثيرها من دولة الى اخرى ، وتؤدي الانفتاح التجاري لاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية، فضلا عن تنشيط الطلب العالمي و زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة ، وبذل البلدان النامية الجهود لضمان حصول البلدان النامية على نصيبها من النمو في التجارة الدولية،والجدير بالذكر ان الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الاجل القصير، أما في الاجل الطويل أصبحت العلاقة طردية بينهما (اسماعيل،249:2018). هنالك عوامل اخرى عديدة نؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) منها (الموارد الطبيعية ، تراكم راس المال ، الازمات المالية والاقتصادية ، الحروب والاستقرار السياسي ، الحصار الاقتصادي ، الاوبئة وانشار فيروس الخ ...)، الا ان البحث الحالي ركزت على العوامل التي استخدمت في الجانب العملي فقط .

المبحث الثاني

الاطار التحليل والقياسي

واقع التجارة الخارجية و قياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2020)

تحتل التجارة الخارجية مكانة مميزة في اقتصادات البلدان المختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة ولكن الفرق يكمن في أن صادرات واستيرادات البلدان المتقدمة تمتاز بالتنوع بينما صادرات البلدان النامية تمتاز بالمحدودية وربما تقتصر على سلعة واحدة او سلعتين ويمتاز الاقتصاد العراقي كغيره من البلدان النامية بأنه من الاقتصادات المنكشفة على العالم الخارجي حيث يمثل النفط الخام المكون الرئيسي لصادراته وناتجه المحلي الاجمالي والذي يحصل مقابله على حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية لذا تظهر أهمية قطاع التجارة الخارجية بوضوح في الاقتصاد العراقي (على،178:2018).

اولا: واقع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق:

ان الاقتصاد العراقي مرت بمراحل مختلفة سياسا واقتصاديا التي تنعكست على كافة الاصعدة منها التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات، ومن خلال الجدول الاتي يوضح مساهمة اجمالي الصادرات و الاستيرادات و معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال المدة (1990-2020) :

الجدول(1)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل تغير الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	معدل تغير الصادرات	المساهمة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي	الاستيرادات	معدل تغير الاستيرادات	المساهمة الاستيراد من الناتج المحلي الاجمالي
1990	180408064.5	-	10314	-	0.0057	6526	-	0.0036
1991	407796.3497	-0.9977	377	-0.9634	0.0924	423	-0.9351	0.1037
1992	553671.9577	0.3577	518	0.3740	0.0935	603	0.4255	0.1089
1993	1031944.881	0.8638	457	-0.1177	0.0442	533	-0.1160	0.0516
1994	3991349.283	2.8677	453	-0.0087	0.0113	499	-0.0637	0.0125
1995	12894029.89	2.2304	496	0.0949	0.0038	655	0.3126	0.0050
1996	10433698.62	-0.1908	731	0.4737	0.0070	950	0.4503	0.0091
1997	20764857.06	0.9901	4602	5.2954	0.0221	4000	3.2105	0.0192
1998	20617405.04	-0.0071	5500	0.1951	0.0266	4400	0.1	0.0213
1999	36881601.58	0.7888	12511	1.2747	0.0339	8524	0.9372	0.0231
2000	48364250.94	0.3113	20380	0.6289	0.0421	13210	0.5497	0.0273
2001	36176430.13	-0.252	16510	-0.1898	0.0456	13832	0.0470	0.0382
2002	32928454.67	-0.0897	13250	-0.1974	0.0402	9817	-0.2902	0.0298
2003	21921569.48	-0.3342	7990	-0.3969	0.0364	9934	0.0119	0.0453
2004	36627901.76	0.6708	18490	1.3141	0.0504	19954	1.0086	0.0544
2005	49954890.35	0.3638	23697	0.2816	0.0474	18748	-0.0604	0.0375
2006	65140147.2	0.3039	30529	0.2883	0.0468	21480	0.1457	0.0329
2007	88837055.2	0.3637	38150	0.2496	0.0429	24809	0.1549	0.0279
2008	131614433.7	0.4815	58806	0.5414	0.0446	37219	0.5002	0.0282
2009	111657581.7	-0.1516	39430	-0.3294	0.0353	41512	0.1153	0.0371
2010	138516722.6	0.2405	51764	0.3128	0.0373	43915	0.0578	0.0317
2011	185749664.4	0.3409	83253	0.6083	0.0448	47803	0.0885	0.0257
2012	218002481.7	0.1736	94311	0.1328	0.0432	52075	0.0893	0.0238
2013	234637675.1	0.0763	89741	-0.0484	0.0382	33383	-0.3589	0.0142
2014	228415656.2	-0.0265	84504	-0.0583	0.0369	37064	0.1102	0.0162
2015	166774109.7	-0.2698	49402	-0.4153	0.0296	41644	0.1235	0.0249
2016	166602488.7	-0.0010	43772	-0.1139	0.0262	48594	0.1668	0.0291
2017	190643898.2	0.1443	60021	0.3712	0.0314	31579	-0.3501	0.0165
2018	212271807.1	0.1134	85180	0.4191	0.0401	36952	0.1701	0.0174
2019	222434137.1	0.0478	83101	-0.0244	0.0373	20903	-0.4343	0.0093

2020	167224432.6	-0.2482	47893	-0.4236	0.0286	15398	-0.2633	0.0092
معدل نمو السنوي المركب[1]	%-0.26				% 5.71			%3.28

مساهمة اجمالي الصادرات و الاستيرادات و معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال المدة (1990-2020)مليون دولار

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على :

1. رشيد،هبةسعد،2016،تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي (1980-2013)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة بغداد ،المجلد(22)،العدد(89).
2. الجهاز المركزي لألحصاء-وزارة التخطيط العر اقية (2013-2020).
3. World Bank, www.worldbank.org

يظهر من الجدول اعلاه انه في عام 1990 و كان الناتج المحلي الاجمالي مرتفعا مقارنة بالسنوات التي تليها حيث بلغت قيمتها في تلك السنة (180408064.5)مليون دولار، وقد كانت حجم الصادرات (10314)مليون دولار،وحجم الاستيرادات(6526)مليون دولار،هذا الارتفاع سرعان ما هبطت وبشكل كبير في عام1991 و انخفضت قيمتها الى (407796.3497)مليون دولار،و بمعدل تغير سالب (99%).و انخفضت معها قيمة الصادرات الى (377) مليون دولار و بمعدل تغير(96-%) مقارنة بالسنة 1990، كما و قدانخفضت الاستيرادات الى (423)مليون دولار بمعدل تغير(93-%). كانت هذا الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الحرب مع الكويت و حرب الخليج الذي عاقبته (الحصار الاقتصادي) الذي تم فرضه على العراق من قبل مجلس الأمن بقرار رقم 661 في السادس من أغسطس/آب 1990 وتم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على البلد.

من عام 2017 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى حد ما و استمرت هذا الارتفاع الى عام 2019 و قد بلغ قيمته (222434137.1) مليون دولار ولكن انخفض الى (167224432.6) مليون دولار في عام 2020 بمعدل تغير سالب (24%).و انخفضت الصادرات في عام 2019 من (83101)الى (47893) في عام 2020 بمعدل تغير سنوي سالب 42%، أما الاستيرادات فقد انخفضت في عام 2019 من (20903) الى (15398) في عام 2020 بمعدل التغير سالب 26%،بسبب فيروس كورونا و ماخلفته من اثار على الاقتصاد بشكل عام و التجارة الخارجية بشكل خاص، وهذا ما يدل على خطورة الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر شبه وحيد للايرادات حيث أي تقلب في اسعار النفط و الطلب على النفط مثل ما حدث بسبب تفشي الفيروس يؤدي الى انخفاض الصادرات و بالتالي الايرادات كما حدثت فعلاً.

ويتضح من الجدول (1)ان نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الجمالي في سنة 1990 بلغ (0.005)و ارتفعت هذه النسبة وبلغ (0.03) في عام 2020 ، وقد يكون سبب ذلك الى تحسين الاوضاع الاقتصادية و الامنية و السياسية في العراق. و النسبة المساهمة الاستيراد في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (0.003) في عام 1990،و ارتفاع هذه نسبة ببلغ (0.009) في السنة 2020 وقديكون سبب ذلك الى ارتفاع حجم السكان و انفتاح التجاري و ازدياد الاحتياجات المحلية .

و من خلال الجدول (1) يلاحظ ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و مساهمة التجارة الخارجية(الصادرات و الاستيرادات) من الناتج المحلي الاجمالي تتغير، وعلى الرغم من أن مستوى وحجم هذا التصاعد و الانخفاض يختلف من متغير لاخر. وبالنسبة معدل النمو السنوي المركب (مساهمة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي) فقد كان موجبا وقدر ب(5.71 %) تعني أن متوسط معدل نمو المساهمة الصادرات من الناتج

[1] حول معدل السنوي المركب، معدل النمو السنوي المركب (CAGR) هو متوسط معدل نمو ما خلال فترة زمنية محددة تفترض (مضاعفة) (إعادة استثمار الأرباح في كل فترة زمنية خلال تلك الفترة الزمنية) التي تسهل كيف ينظر نمو الشركة إلى رقم واحد كما لو كان النمو قد حدث بشكل مطرد كل عام خلال تلك الفترة الزمنية.(محمود،2021،www.almrsal.com) .

يمكن حساب معدل النمو السنوي المركب بلاعتماد على الصيغة التالية:

$$R = \sqrt[N-1]{\frac{V1}{V0}} - 1 \times 100$$

حيث أن:

V1= قيمة المتغير في السنة المقارنة.

V0 = قيمة المتغير في السنة الاساس.

N = عدد السنوات الفترة المحسوب لها معدل النمو. (احمد،2010: 17).

المحلي الاجمالي قد ارتفع مع مرور الوقت، وكذلك معدل نمو السنوي المركب(مساهمة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي) موجبا وقدر بـ(3.28 %) .

ثانيا: قياس اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في العراق:

لبيان اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1990-2020) فقد تم استخدام نماذج قياسية مختلفة من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية الخاصة بـ(الصادرات،الاستيرادات،الناتج المحلي الاجمالي،سعر الصرف) التي تم جمعها من مصادر مختلفة منها الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والبنك المركزي ومصادر أخرى، وكذلك بالاعتماد على بعض المتغيرات الصورية منها (الحصار الاقتصادي، حرب على العراق، الازمة المالية الداخلية، انتشار فيروس كورونا).

1. مرحلة توصيف النموذج و المتغيرات المستخدمة :

أ: قد تمت صياغة النموذج القياسية المقترحة في الصيغة الاتية:

$$LGDPt= B0 + B1LTEPt - B2LIMt + B3LEXt +D1+D2+D3+D4+Ut$$

ب: وقد استخدمت المتغيرات الاتية لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة:

LGDP: تمثل الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشراً رئيسياً للنمو الاقتصادي .

LTEP: تمثل الصادرات الكلية: تفترض النظرية الاقتصادية بعلاقة موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

LIM: تمثل الاستيرادات: تفترض النظرية الاقتصادية بعلاقة عكسية بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي.

LEX: تمثل سعر الصرف: تفترض النظرية الاقتصادية بعلاقة طردية (احيانا سلبية) بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

ج: D المتغيرات الصورية: تمثل بعض الحوادث و الحالات التي مرت بها الاقتصاد العراقي:

D1: الحصار الاقتصادي1992 -1996.

D2 : حرب على العراق 2003.

D3: الازمة المالية الداخلية 2014-2018.

D4: انتشار فيروس كورونا 2020 .

t= الزمن.

B=المعلمات.

U=المتغيرات العشوائية.

2. نتائج الاختبارات المستخدمة :

أ: اختبار ثبات و الاستقرارية Stationary test:

يعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة لكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الاستقرارية في البيانات، الا ان كل من(ADF;Augmented Dickey-Fuller)و(PP;Phillips-Perron) يظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول(2)

نتائج اختبار الثبات و الاستقرارية

ADF : Augmented Dickey-Fuller				
المتغيرات	المستوى(level) (		الجذور الوحدة(First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
الناتجالمحلي الاجمالي	0.7088	0.5380	0.0000	0.0000
الصادرات	0.5140	0.2303	0.0113	0.0016
الاستيرادات	0.9032	0.2042	0.0001	0.0000
سعر الصرف	0.2610	0.3521	0.0000	0.0000

PP: Phillips-Perron

المتغيرات	المستوى(level)		الجذور الوحدة(First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
الناتج المحلي الاجمالي	0.0006	0.4909	0.0000	0.0000
الصادرات	0.4238	0.6570	0.0575	0.0523
الاستيرادات	0.9516	0.6488	0.0001	0.0000
سعر الصرف	0.2798	0.4304	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثون اعتمادا على برامج E-views 9

يظهر من الجدول (2) ومن خلال اختبارات (Augmented Dickey- Fuller and Phillips-Perron) بـ(Intercept and Trend)، ان غالبية المتغيرات تكون معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية (1% ، 5% ، 10%) و في الفرق الاول (First Difference)، اي ان هناك استقرارية في البيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي .

ب: التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج : Co-integration test

التكامل هو من اختبارات المهمة لبيات مستوى العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة، حتى يسمح باجراء تقدير النموذج من الضروري على اقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و متغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (3) .

جدول (3)

يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

Variables المتغيرات	القيمة الاحتمالية الحرجة Trace statistic	Critical Value (0.05)	القيمة الاحتمالية الحرجة Maximum Eigenvalue	Critical Value (0.05)
الناتج المحلي الاجمالي	0.0000	63.8761	0.0056	32.1183
الصادرات	0.0035	42.9152	0.0684	25.8232
الاستيرادات	0.0238	25.8721	0.0383	19.3870
سعر الصرف	0.2357	12.5179	0.2357	12.5179

المصدر: من اعداد الباحثون اعتمادا على برامج E-views 9

من خلال جدول اعلاه نجد ان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذوعلاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (1% ،5%و 10%) ، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية .

ج: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة(Granger Causality Tests).

فان مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع الدراسة ، حيث استخدمه في هذا المجال عدة الاختبارات السببية ، الا انه حاليا (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة في مجال التحليل الاقتصادى و في ايجاد العلاقة و تحديد اتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، و حيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات الموضوع الدراسة في الجدول ادناه:

جدول (4)

يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Variables المتغيرات	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	اختبار–F	حجم العلاقة
الصادرات تتجه الناتج المحلي الاجمالي	0.0881	2.4485	متوسطة ومقبولة
الناتج المحلي الاجمالي تتجه الصادرات	0.0273	3.6306	جيدة ومقبولة
الناتج المحلي الاجمالي تتجه الاستيرادات	0.0425	3.1601	جيدة ومقبولة

المصدر: من اعداد الباحثون اعتمادا على برامج E-views 9

يظهر من الجدول (4) ، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وعند المستوى المعنوية (5%) ، فان وجود علاقة السببية باتجاهين بين الصادرات و النمو الاقتصادي(GDP)، بينما وجود علاقة السببية باتجاه واحد بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستيرادات.

د: تقدير النماذج القياسية: (Econometrics Model Estimation):

ان نتائج الثبات و الاستقرار و نتائج التكامل المشترك أساسان قويان و منطقيان لتقدير النموذج،لاجل قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)، بعد عدة محاولات و تقدير المعلمات بعدة نماذج مختلفة ، تم اختيار نموذجين (ARCH و ARDL) بالاعتماد على الصيغة(اللوغارتمية) لاعطائها نتائج أفضل من كلا الناحيتي الاقتصادية و الاحصائية وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (5).

جدول (5)

يبين نتائج تقدير معلمات المقدرة

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	1.0101	0.0000
GDP / ARCH	الاستيرادات	-0.1901	0.0065
	سعر الصرف	0.0272	0.0137
	الحد الثابت BO/C	16.4246	0.0000
	الحصار الاقتصادي	-1.0550	0.0043
الناتج المحلي الاجمالي	الحرب على العراق	-0.6197	0.0422
GDP / ARDL	الازمة المالية الداخلية	-0.6037	0.0232
	انتشار فيروس كورونا	-0.4128	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثون اعتمادا على برامج E-views 9

من الجدول والنموذج اعلاه يتبين :

1. أن الصادرات انعكست ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي و ذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من المستوى المعنوية (5%) و بالاعتماد على (حجم و قيمة واشارة) المعلمة المقدرة الخاصة بالصادرات ، بما ان زيادة الصادرات بمقدار (1%) يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.01%). ان هذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية التي تقر بان الصادرات من اهم مصادر توليد العملات الاجنبية ما ينعكس بالايجاب على تحسين القدرة الشرائية ،وليس هذا فقط بل تتعدي الى الدفع بالانتاج الوطني الى التحسين والتنويع

والاهتمام بالجودة وتوسيع حجم الانتاج مما يساهم في الزيادة نمو الناتج المحلي ،وهذا ما يؤدي بالتأكيد الى زيادة المدخرات الوطنية ،كما ان زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ستنعكس علي تنمية مختلف القطاعات الخدمية و الانتاجية.

2. أن الاستيرادات انعكست السلبية على الناتج المحلي الاجمالي و ذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من المستوى المعنوية (5%) وبالاعتماد على (حجم وقيمة واشارة) المعلمة المقدرة الخاصة بالاستيرادات، بما ان ارتفاع الاستيرادات بمقدار(1%) يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(0.19%). وهذا يتو افق لمنطق النظرية الاقتصادية و الو اقع الاقتصادي العراقي لان اغلب الاستيرادات كانت عبارة عن سلع الاستهلاكية ليس لها اي تأثير على ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، وليس هذا فقط بل تتعدي الى الدفع بالانتاج الوطني الى التدهوروتقليص حجم الانتاج المحلي مما يساهم في خفض نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي .

3. ومن خلال الجدول نفسه يبين ان سعر صرف تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي ،بحيث زيادة سعر صرف الدينار العراقي بـ(1%) يزيد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(0.027%)، وان سبب قوة الارتباط بين سعر صرف و الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية و التي تباع في الخارج وبالدولار، وكذلك من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع و الخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار ايضا.

4. ومن خلال الجدول نفسه تظهر تاثير سلبية للمتغيرات الصورية على الناتج المحلي الاجمالي وذلك بدلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)،و تظهر ان تاثير (الحصار الاقتصادي و الحرب على العراق و الازمة المالية الداخلية و انتشار فيروس كورونا) على العراق قد سببا في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.05% و 0.61% و 0.60% و 0.41%).

3.الاختبارات التشخيصية لمصداقية وملائمة النماذج المعتمدة : (Diagnostic tests):

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

جدول (6)

يبين نتائج اختبار لمصداقية وملائمة المعلمات المقدرة

المشاكل القياسية	الاختبارات	القيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبولة	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey	0.6591	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين(1.8-4.03)	بين (1 – 5)	لاتوجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.5926	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.7036	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Histogram Normality test	0.8828	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية	المؤشرات الاحصائية		القيمة الاحتمالية
R-Squared	0.8452	AIC		0.8603
Adjusted R^2	0.8280	S.E. of regression		0.7382

المصدر: من اعداد الباحثون اعتمادا على برامج E-views 9

يتبين من الجدول اعلاه :

1. ان معامل التحديد يبلغ(R2=0.84) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة(الصادرات والاستيرادات و سعر الصرف) يفسر حوالي (84%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)،و معامل التحديد المعدلة (adjusted R2=0.82) و بهذه النتيجة تظهر ان(R2 و adjusted R2) مرتفعة و متقارب جدا وهذا ما يزيد من الثقة و مصداقية النموذج.
2. ان الخطأ المعياري يبلغ (Stander Error=0.7) و المعلومات المفقودة يبلغ (AIC=2.12) والتيني منخفضة و مقبولة مقارنة بالنموذج (OLS).
3. من خلال جدول (6) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص ، مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).
4. اختبارات الاستقرارية النماذج (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test) :

فان النماذج المستخدمة مستقر الى حد كبير، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرارية النموذج عند مستوى المعنوية(5%)،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاشكال ادناه:

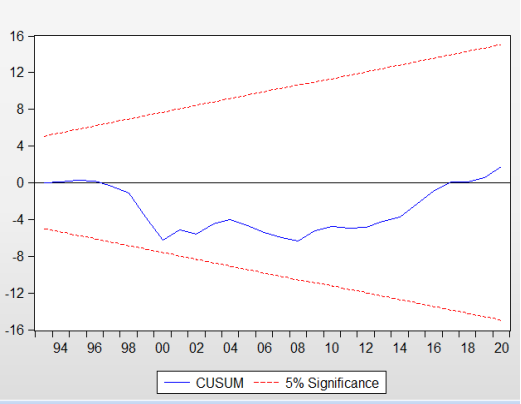

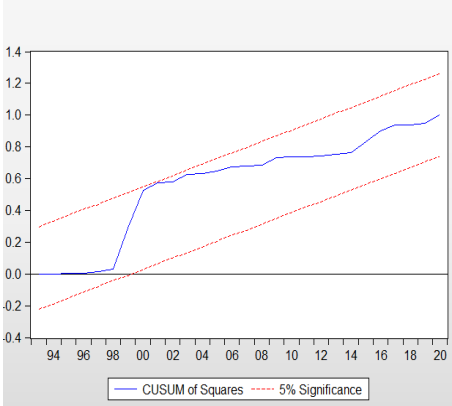

الاستنتاجات و المقترحات

الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق من التحليل نستنتج ماياتي:

1. تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد كل دولة والعراق بشكل الخاص و ان التجارة الخارجية لها الدورالاكبرفي الاقتصاد العراقي من خلال ما توفره الصادرات من العملة الاجنبية لسد احتياجات المجتمع العراقي من الاستيرادات.
2. تظهر من خلال التحليل وجود علاقة السببية باتجاهين بين الصادرات و النمو الاقتصادي(GDP) بحيث أن الصادرات انعكاسات الايجابية واضحة وكبيرة على الناتج المحلي الاجمالي ، بما ان زيادة الصادرات بمقدار(1%) يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(1.01%).
3. يتبين من خلال التحليل أن غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بحيث ان الاستيرادات انعكاسات سلبية واضحة على الناتج المحلي الاجمالي ، بما ان زيادة الاستيرادات بمقدار(1%) يؤدي الى انخفض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(0.19%).
4. اعتمادا على التحليل والتقدير ان سعر صرف تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي ،بحيث زيادة سعر صرف الدينار العراقي بـ(1%) يزيد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(0.02%)، وان سبب قوة الارتباط بين سعر صرف و الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية و التي تباع في الخارج وبالدولار، وكذلك من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع و الخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار ايضا.
5. اعتمادا على التحليل والتقدير ان كل من المتغيرات الصورية له تاثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي ، فقد كان للحصار الاقتصادي أكبر تاثير على الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمتغيرات الصورية الاخرى ، بحيث أن الحصار الاقتصادي على العراق قد سبب في انخفاض الناتج

المحلي الاجمالي بنسبة (1.05%)، وكما هو معلوم بان الحصار الاقتصادي المفروض على العراق استغرقت مدة زمنية طويلة وتسبب بالكثير من الانهيارات والانكماش الاقتصادي، ما أدى الى تاثيرها السلبي الكبيرعلى الناتج المحلي الاجمالي.

المقترحات: (في ضوء ما سبق من الاستنتاجات نقترح ماياتي):

1. ينبغي الحكومة العر اقية أن تعمل على تنوع التجارة الخارجية واعتماد سياسات تجارية مناسبة بما تفيد الوضع الحالي لاقتصاد البلد ، مع اعطاء الاولوية للمشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات المطلوبة لهذه المشاريع.

2. للصادرات آثار ايجابية واضحة وكبيرة على الناتج المحلي الاجمالي، لذا من الضروري الاهتمام بكافة قطاعات الاقتصاد في التصدير وبالتالي تنويع هيكل الصادرات وعدم اهمال القطاعات الرئيسية المنتجة (قطاع الصناعة التحويلية ، قطاع الزراعة ، قطاع السياحة) ، ليس فقط لتصدير النفط كما هو الحال في العراق، لأنه إذا كانت الصادرات متنوعة، فلن يكون هناك خطر كبير على البلاد بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط .

3. للاستيرادات انعكاسات سلبية واضحة وكبيرة على الناتج المحلي الاجمالي، لذا فانه من الضروري على الحكومة اهتمام بتشجيع وحماية المنتجات المحلية وتطوير كفاءة اداء المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات خصوصا الاستيرادات الاستهلاكية غير ضرورية .

4. الاهتمام بسعر الصرف بشكل يتلائم مع الصادرات و الاستيراد، وبحيث يؤدي الى تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات، لان الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والتي تباع في الخارج وبالدولار، وكذلك من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع والخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار ايضا.

5. بما انه ليس من الواضح متى سيأتي الوضع غير المرغوب وعادة ما يحدث بصورة طارئة مثل ما يظهر في حالات المتغيرات الصورية موضع البحث، لهذا السبب ينبغي على الحكومة أن تعد نفسها دائما لهذه الحالات خلال تنويع الصادرات وتقليل الاستيرادات غير الضروري ووجود سعر الصرف الملائم واهتماما لمصادر الدخل الأخرى، مثل (الضر ائب والرسوم).

Abstract:
Economic growth is one of the most important criteria for the prosperity and welfare of society, as foreign trade plays an important role and a key engine for economic growth, because it plays an important role in the field of competitiveness in global markets. The research aims to analyze the reality of foreign trade in Iraq and know its contribution to economic growth, in order to achieve this objective; the research relied on the analytical descriptive approach and the quantitative method to analyze the impact of foreign trade on economic growth in Iraq for the period (1990-2020). Finally ,the research reached a set of conclusions, including that foreign trade has an important role in the Iraqi economy through getting foreign currency to meet the import needs of Iraqi society, as well as the analysis shows a two-direction causal relationship between exports and economic growth (GDP) as well as that exports have a positive and clear impact on GDP, since the increase in exports by (1%) leads to a increase GDP by (1.01%), meanwhile, imports negatively affected GDP, which increase imports by (1%) leads to decrease GDP by (0.19 %). Thus, the Iraqi government should diversify exports and reduce dependence on unnecessary imports by promoting domestic production and investment projects.

Keywords: Foreign Trade, Exports, Imports, Gross Domestic Product, Iraqi economy.

پوختە:
گەشەی ئابووری یەکێکە لەگرنگترین پێوەرەکانی بوژاندنەوە و خۆشگوزەرانی کۆمەڵگا، چونکە بازرگانی دەرەکی بە بزوێنەری سەرەکی گەشەی ئابووری دادەنریت، وە رۆڵێکی گرنگ دەبینێت لەبواری پێشبڕکێکردن لەبازارە جیهانییەکاندا. ئەم توێژینەوەیە بە مەبەستی شیکردنەوەی واقیعی بازرگانی دەرەکیە لە عێراق و زانینی بەشداری لە گەشەی ئابووریدا، شێوازی شیکاری وەسفیی و شێوازی چەندێتی بەکاردەهێنێت بۆ شیکردنەوەی کاریگەری بازرگانی دەرەکی لەسەر گەشەی ئابووری عێراق بۆ ماوەی (1990-2020) ، توێژینەوەکە گەیشتە کۆمەڵێک دەرئەنجام، لەوانە بازرگانی دەرەکی پێگەیەکی گرنگی هەیە لە ئابووری عێراق بە هۆی بەدەستهێنانی دراوی بیانی لە رێگەی هەناردەکردنەوە بۆ دابینکردنی پێداویستیەکانی کۆمەڵگای عێراق بۆ هاوردەکردن، لەگەڵ ئەوەشدا، شیکردنەوەکە پەیوەندیەکی هۆکارەکی دووڵایەنە لە نێوان هەناردەکردن و گەشەی ئابووری (GDP) پیشان دەدات و هەروەها هەناردەکردن کاریگەری ئەرێنی و ڕوونی هەیە لەسەر GDP، چونکە زیادبوونی هەناردەکردن بە ڕێژەی(1٪) دەبێتە هۆی بەرزبوونەوەی GDP بە (1.01٪)، هاوکات هاوردەکردن کاریگەری نەرێنی هەیە لەسەر (GDP)، وە (1٪) زیادکردن لە هاوردەنی دەبێتە هۆی

دابەزینی لەسەدا (0.19٪) لە GDP. هەربۆیە پێویستە حکومەتی عێراق هەناردەکردن هەمەجۆر بکات و بە بەرزکردنەوەی پرۆژەکانی وەبەرهێنان و بەرهەمهێنانی ناوخۆ هاوردەی ناپێویست کەم بکاتەوە.

ووشە سەرەکیەکان : بازرگانی دەرەکی،هەناردەکردن،هاوردەکردن،کۆی بەرهەمی ناوخۆ، ئابووری عێراق .

المصادروالمراجع :

المصادر باللغة العربية:

اولا:الكتب:

1. الصوص،نداء محمد،2008،التجارة الخارجية،الطبعة الاولى،دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان.
2. معروف، هوشيار، 2013،تحليل الاقتصاد الدولي،الطبعة الاولى، دار جرير- الاردن.

ثانيا:الرسائل و الاطاريح الجامعية:

1. الجيد،مدثر عوض،2019،دور تجارةالسودان الخارجية في النمو الاقتصادي(2000-2016)،رسالة ماجستير،جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا.
2. خليفة،ربيع اسويسي،2017،تقدير دوال الطلب على مكونات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية للفترة (1980-2009) ،رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد،كلية المحاسبة-جامعة الجبل الغربي.
3. محمد،بوشال،2020،أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة(1990-2016)،اطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر.
4. ميساوي،الوليد قسوم،2018،اثر ترقية الاستثمارعلى النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993،اطروحة دكتورا،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة .
5. نعيمة،زيرمي،2016،اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر،اطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،الجزائر.

ثالثا:المجلات العلمية:

1. احمد،يونس على و حمه،كامران احمد،2019،قياس العلاقة بين محددات العرض النقدي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة(1991-2018)،المجلة جامعة كرميان،قسم الاقتصاد،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة السليمانية،المجلد(2)العدد(6).
2. احمد،يونس علي،2010، دراسة اقتصادية حول كفاءة الاداء في معمل اسمنت كركوك للفترة (1991-2007)،مجلة تنمية الرافيدين،جامعة موصل،العدد(99).
3. اسماعيل،عطية محمد،2018،قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام نموذج (ARDL) ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة تكريت،المجلد(3) ،العدد(43).
4. الكليدار،قصي قاسم و ناصر،سعد عزيز،2014، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة (1950-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المعهد التقني المسيب،العدد(41).
5. الشمري، ثامر عبد العالي و محمد، عدنان داود،2019، اثر مرونة سعر الصرف على الصادرات والواردات الاجمالية في العراق للمدة (1991-2016)،المجلة القانون و الادارة الاجتماعية، كلية الزراعة - جامعة بابل و كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة،المجلد(6) ،العدد(1).
6. رشيد،هبه سعد،2016، تحليل العلاقة بين التجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013)،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة البغداد،المجلد(22) العدد(89).
7. شاكر،اسعد رحيم،2016، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2013،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة،المجلد(13)،العدد(40).

8. علي،زينة طارق،2018، أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة 2005-2015، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة تكريت،المجلد(4)،العدد(44).
9. محمد،اسلام محمد،2021،أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر في ضوء نظم الصرف المطبقة خلال الفترة(1991-2019)،المجلة العربية للادارة،معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الادارية-مصر،المجلد(44)،العدد(2).
10. محمودي،مليك و بركان،يوسف،2016، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر،العدد(7).

رابعا:الوثائق و التقارير الرسمية:

1. اسماعيل،محمد و محمود،جمال قاسم،2018 ، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية،صندوق النقد العربي.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،2019،نسبة الانفتاح التجاري، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية،عدد(27)، www.unescwa.org.22/12/2021 .
3. الجهاز المركزي لألحصاء-وزارة التخطيط العراقية (2013-2020).
4. World Bank, www.worldbank.org.

خامسا: المواقع الألكترونية:

1. محمود،دينا،2021،ما معنى CAGR ؟ معدل النمو السنوي المركب,المرسال،www.almrsal.com، 28/11/2021.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdulla, S.M.K. and Ali, H.K., 2019. An Analysis of Exports and Imports and Their Effect on the Economic Growth in Iraq. UKH Journal of Social Sciences,Vol. 3,No2.

2. Dubravska,Mariana and Sira,Elena,2015,The analysis of The factors Influencing the international trade of the Slovak Republic, Procedia Economics and Finance , Faculty of Management, University of Presov in Presov, Volum 23,No 16,p 1211-1212.

3.Farag, Fouzi Salih and et al,2021, Foreign trade and economic growth Relationship: Empirical evidence from Libya, International journal of academic Research in business and social sciences, Benghazi University, Vol. 11, No. 4.